

طالبان باكستان تواجه خطر فقدان ملاذها الأفغاني

● إسلام آباد - كثف مسلحون من هجماتهم على قوات الأمن في شمال غرب باكستان مما أثار مخاوف من عودة تمرد مسلح وغياب القانون في وقت تنبئ فيه احتمالات تحقيق السلام بافغانستان بتغيير في تحالفات المتشددون الإسلاميين. وكانت المنطقة الحدودية التي تقطنها أغلبية من عرقية البشتون ملاذاً آمناً لسنوات لمسلحين فروا من الغزو الأمريكي لأفغانستان في 2001، لكن الجيش الباكستاني طهر تلك المعاقل في هجوم في 2014 مما دفع أغلب المسلحين إلى داخل أفغانستان.

لكن منذ مارس، تشن حركة طالبان الباكستانية المرتبطة بتنظيم القاعدة والتي تواجه خطر فقد ملاذاتها على الجانب الأفغاني من الحدود إذا أبرمت تحالفاتها طالبان الأفغانية السلام مع كابول، موجة من الهجمات على قوات الأمن الباكستانية.

وتعزيزاً لمحاولتها إعادة ترسيخ موطنها في المناطق الحدودية، عقدت طالبان الباكستانية تحالفاً في يوليو مع نحو ستة فصائل مسلحة صغيرة.

وقال منصور خان محسود المدير التنفيذي لمركز (فاتا) للأبحاث ومقره إسلام آباد "قدرة الحركة وقوتها العسكرية زادت وكذلك نطاق وجودها". وشهد شهر سبتمبر هجمات شبيهة يومية مثل تفجير قنابل على الطرق

وشن هجمات قناصة ونصب كمين وقتل سكان لاتهامهم بالتواطؤ مع قوات الحكومة.

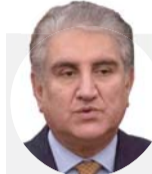
وقتل المتشددون 40 جندياً على الأقل منذ مارس، فيما ذكر مركز فاتا البحثي أن نحو 109 قتلوا في 67 هجوماً من شهر يناير إلى يوليو، وهو ضعف الرقم المسجل في 2019.

وزاد عنف الجماعات المتشددة في باكستان بعد أن اضطرت البلاد للمشاركة في حرب قادتها الولايات المتحدة على الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، رغم أنها ساندت طالبان الأفغانية لسنوات.

وسريعاً وجددت الحكومة الباكستانية نفسها مستهدفة من حركة طالبان بنيت على أراضيها، لكن الجيش نجح في إخراجها من المناطق القبلية في 2014 وأجبرها على الخروج لأفغانستان.

وتسببت المعارك في نزوح الملايين من السكان، غير أن عنف الجماعات المتشددة في باكستان تراجع بصورة كبيرة منذ ذلك الحين. ولكن يتنامى قلق الآمن من أن تكون زيادة عنف طالبان الباكستانية إحدى التبعات غير المقصودة لجهود إحلال

السلام في أفغانستان. وفي فبراير، عقدت طالبان الأفغانية والولايات المتحدة اتفاقاً لانسحاب القوات الأميركية مقابل ضمانات من الحركة بالا تؤولي متشددون آخرين. وكررت الأمم المتحدة في تقرير في يوليو أن هناك أكثر من 6000 مقاتل باكستاني في أفغانستان ينتمي معظمهم لطالبان الباكستانية، وأنهم قد يعودون لبلادهم إن لم يجدوا ماوى. وأفاد التقرير بأن طالبان باكستان على صلة بفرع تنظيم داعش الأفغاني، وأن بعضاً من أعضائها انضموا إلى التنظيم الإرهابي شرقي أفغانستان، ويستهدفون الجيش الباكستاني والمدنيين.



شاه محمود قريشي
لا تزال هناك عناصر
ستستفيد من رؤية
عملية السلام تنهار

وأضاف أن تنظيم داعش في أفغانستان والمعروف باسم داعش خراسان، تعرض لهجمات شديدة من قبل قوات الأمن الأفغانية، وكذلك القوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) وفي بعض الأحيان من حركة طالبان الأفغانية نفسها.

وقدر التقرير عضوية 2200 شخص في فرع تنظيم داعش بافغانستان. كما أشار إلى أن فريق المراقبة تلقى معلومات تفيد بأن اثنين من كبار قادة تنظيم داعش وهما أبوتقريبه وأبو حوكر

العراقي، وصلا مؤخرًا إلى أفغانستان قادمين من الشرق الأوسط.

وتزامنًا مع انطلاق مباحثات السلام الأفغانية في العاصمة القطرية الدوحة الأسبوع الجاري، حذرت باكستان الحكومة الأفغانية وحركة طالبان من "مفسدين" قد يرغبون في عرقلة جهود السلام.

وقال وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قريشي إن "المفاوضات بين الأطراف الأفغانية كانت ثمرة لجهودنا المشتركة، وخطة رئيسية إلى الأمام في السعي الطويل من أجل السلام في أفغانستان".

لكنه كرر وجهة نظر إسلام آباد، بأنه لا تزال هناك عناصر معينة تستفيد من رؤية العملية تنهار. وأضاف أن "المفسدين من الداخل والخارج سيستبسون في إيجاد تحديات كبيرة، وبالتالي يجب اليقظة المستمرة للحماية من مكائدهم" دون تسمية أحد.

خطة أوروبية لمناهضة العنصرية

حادثة جورج فلويد تجبر أوروبا على مراجعة سياساتها



يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز ترسانة تشريعاته في مواجهة تنامي العنصرية بعد أن كشف التفاعل الأوروبي مع حادثة مقتل جورج فلويد، الأمريكي من أصول أفريقية، على يد الشرطة، حدة الانقسامات داخل المجتمعات الأوروبية وقصور المقاربات المتبعة حتى الآن في تطوير جرائم الكراهية.

● بروكسل - أطلقت المفوضية الأوروبية الجمعة خطة عمل مناهضة للعنصرية بهدف تكثيف جهودها لمكافحة العنصرية داخل الاتحاد الأوروبي، في وقت يورق فيه تنامي الجرائم ذات دوافع الكراهية أجهزة الاستخبارات الأوروبية.

وقالت مفوضة الاتحاد الأوروبي المكلفة بمكافحة التمييز، فيرا بورفوا، إن "التقدم الذي جرى إحرازه في إطار مكافحة العنصرية والكراهية في أوروبا ليس كافياً ولكننا نأمل أنه مع الوقت والمزيد من الجهود يمكننا تغيير الوضع في أوروبا".

وأضافت بورفوا "هذا هو هدف خطة العمل الجديدة ولن نتردد في التحرك، بما في ذلك تعزيز تشريعاتنا وإنفاذ القوانين بقوة".

ويأتي هذا عقب إعلان رئيسة المفوضية الأوروبية أورزولا فون دير لاين الأربعاء عن إطلاق منسقي جديد معني بمناهضة العنصرية، فيما تستعد المفوضية لتنظيم قمة مناهضة للعنصرية العام المقبل.

وتعكس الخطوة جديداً المخاطر المحدقة بالمجتمعات الأوروبية متعددة الثقافات والأديان والأعراق، لاسيما بعد تنامي المد الشعبوي داخل بلدان التكتل التي باتت تسجل أرقاماً مفرجة في نسب الجرائم ذات الصلة بالتمييز العنصري وكراهية الأجانب.

واندعت موجة جديدة من المظاهرات في أنحاء العالم أوائل العام الجاري عقب وفاة عدة أشخاص من أصحاب البشرة الداكنة، وبينهم جورج فلويد الأمريكي من أصل أفريقي الذي قتل في الولايات المتحدة وهو في عهده الشرطة. وشهدت عواصم مثل باريس وبرلين ولندن وبيروكسل موجة غضب شعبي ضد عنصرية وحشية الشرطة في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن الاحتجاجات بدأت سلمية، إلا أنها قد تحولت إلى اشتباكات ما بين حشود المظالمين والشرطة في أكثر من مدينة.

حاضر يستمد ثقله من الماضي

العربية إلى أن "المغاربة المقيمين في دول أوروبية يواجهون صعوبات كثيرة في حياتهم اليومية كالعثور على وظيفة أو سكن". ويتضح من دراسة أجراها مجلس الجالية المغربية في ألمانيا بالتعاون مع معهد "إيبوس" للأبحاث أن 64 في المئة من الشباب المغربي يواجهون صعوبة في إيجاد عمل، بينما 57 في المئة يواجهون صعوبات في إيجاد سكن.

وأشارت بيانات مؤشر الإرهاب العالمي الصادرة في نوفمبر 2019 إلى أن "الإرهاب العنصري في بلدان أوروبا الغربية زاد 320 في المئة خلال السنوات الخمس الماضية". وأردف مدير وكالة الاتحاد الأوروبي مايكل أوفلاهرني أن "العنصرية القائمة على العرق ولون البشرة لا تزال آفة منتشرة في دول الاتحاد الأوروبي".

وإضافة إلى ذلك، صاغت الأحزاب اليمينية طلاباً راديكالياً تجاه الأجانب بات الإضرار الفكري لاستهداف الآخر المختلف، ذلك القوى اليمينية تحمل المهاجرين خصوصاً مسؤولية الأزمات التي تمر بها المجتمعات الغربية بما في ذلك ما يتعرض له من هجمات إرهابية.

وتتخذ قوى اليمين المتطرف من التحريض ضد المهاجرين والأقليات محورا مركزياً لاستراتيجيتها الدعائية، وتتبنى موقفاً مشتركاً ضد الأجانب وصل إلى درجة أنها اقترحت منعهم من الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، وغلقت الأبواب بوجههم نهائياً.

عبر المحيط الأطلسي لعبت دورا كبيرا في تكوين الصورة التي ينظر بها الغرب إلى العرق، خاصة على المستوى اللاواعي. وحسب بيتس، مازالت الشعوب الغربية تؤمن بالسلسلة الهرمي للأعراق، وفقاً لرؤية القرون الاستعمارية. وهو الأمر الذي لم يبدل المجتمع الدولي فيه مجهوداً كبيراً لتغييره منذ مطلع القرن الماضي وحتى الآن.

تجارة الرقيق لعبت دورا كبيرا في تكوين الصورة التي ينظر بها الغرب إلى العرق خاصة على المستوى اللاوعي الجماعي

وأكد بيتس أن نشر الوعي لدى الأجيال الجديدة، وتناول قضايا العرق في التعليم لم يبال بعد إلى المستوى اللائق للقضاء على التمييز العنصري من الجذور.

ووفق دراسة أجراها "يوروباوميتز"، يعد التمييز على أساس العرق الأكثر شيوعاً في أوروبا، ففي سلوفينيا وبلغاريا يعتبر العرق هدفاً رئيسياً للعنصريين، كونهم مختلفين عن بقية السكان، فيما أشارت دراسة جديدة نشرها موقع "دويتشه فيله" الألماني في نسخته

وأثارت صور التماثيل المحطمة في إنجلترا وويلز والتحديد في مدينة بريستول الساحلية، حيث تم إسقاط تماثيل تاجر الرقيق في القرن التاسع عشر إدوارد كولستون الذي لعب دوراً في تهريب 80 ألف رجل وامرأة وطفل أفريقي إلى العبودية، ردود فعل متباينة في المجتمع. إلا أن معارضة تهديم ذاك الرمزي لم تمنع المحتجين من المطالبة بإزالة تماثيل (سيسل رود) في جامعة أكسفورد.

ونشرت صحيفة الغارديان أن "العنصرية ليست بعيدة من المجتمع البريطاني، إذ شهدت بريطانيا خلال السنوات القليلة الماضية حوادث عنف كثيرة، كان أبطالها رجال شرطة، وضحاياها من أصول أفريقية".

ورات مديرة مركز المحفوظات الثقافية السوداء، وهو مركز متخصص بالحفاظ على تاريخ أفريقيا والكاريبي في بريطانيا، أريك ووكي أن "أحداث الولايات المتحدة تعيد تذكيرنا بان مجتمعنا الأوروبي هو الأب الشرعي لتلك العنصرية والأب الشرعي لتجارة الرقيق".

وعلى الرغم من أن العبودية في شكلها القديم قد انتهت، إلا أن المجتمع الأوروبي مازال يحمل داخله الفكر الاستعماري، حتى وإن لم يشأ أن يعترف بذلك، إذ يشير الكاتب البريطاني جوني بيتس في كتابه "ملاحظات من أوروبا السوداء" إلى أن حركة تجارة الرقيق

ترامب يستعد لمعاقبة منتهكي حظر الأسلحة على إيران

وقال دبلوماسي أوروبي، إن الأمر التنفيذي الجديد سيديم تأكيد واشنطن أن حظر الأسلحة الدولي سيظل قائماً

لما بعد أكتوبر من خلال منح الرئيس سلطة فرض عقوبات ثانوية على منفذي عمليات نقل الأسلحة من إيران وإليها. والعقوبات الثانوية هي تلك التي تسعى فيها دولة ما إلى معاقبة دولة ثانية بسبب تجارتها مع دولة ثالثة، وذلك من خلال منع الوصول إلى سوقها، وهي أداة قوية للغاية في يد الولايات المتحدة بسبب حجم اقتصادها.

ولا ترغب معظم الشركات الأجنبية في المخاطرة بالاستبعاد من السوق الأميركية الواسعة من أجل التجارة مع الدول الأصغر مثل إيران.

المجتمع الدولي إلى التهتة والحيولة دون حدوث تصعيد.

ويصرى الباحث والمحلل السياسي الأميركي، الدكتور مجيد رفيع زادة في تقرير نشره معهد جينستون الأميركي للأبحاث، أن أولئك الذين يطالبون باتتبع سياسة استرضاء تجاه حكام إيران كوسيلة لتغيير تصرفات النظام الإيراني، لا يدركون أنه كلما زاد ما يقدمه المجتمع الدولي لحكام إيران، كلما أصبحت طهران أكثر عدوانية وجرأة.

ولجات إيران في ظل العقوبات الغربية والحظر المفروض على الأسلحة إلى تطوير طريقة محلية لإنتاج الأسلحة لملء الفراغ الناجم عن ذلك، وتمتلك إيران بالفعل الآن مجتمعا عسكريا صناعيا حديثا للغاية.

يعد فرض جميع عقوبات الأمم المتحدة على إيران، بما في ذلك حظر الأسلحة، وأنه سيدخل حيز التنفيذ الأحد.

وتؤكد اطراف أخرى في الاتفاق النووي ومعظم أعضاء مجلس الأمن الدولي أنها لا تعتقد أن للولايات المتحدة الحق في معاقبة فرض عقوبات الأمم المتحدة وأن الخطوة الأميركية في المنظمة الدولية ليس لها أي أثر قانوني.

ورات الدبلوماسية السابقة ويندي شيرمان، التي شاركت في المفاوضات حول النص في عهد إدارة باراك أوباما، إن كل هذه الإجراءات هي مسعى "من حكومة ترامب لتحويل أن تقتل نهائياً" الاتفاق حول النووي الإيراني وجعل إحيائه بالغ الصعوبة في حال حدث تغيير في البيت الأبيض".

وقال علي رضا مير يوسفي، المتحدث باسم بعثة إيران لدى الأمم المتحدة، "من الواضح أنه لم يقبل أي من أعضاء مجلس الأمن بالادعاءات الأميركية"، مضيفاً أن الاتفاق النووي لا يزال قائماً وسيتم رفع جمع العقوبات المفروضة على إيران وفق الجداول الزمنية المتفق عليها عام 2015.

ويشير مراقبون إلى أن الأمر التنفيذي يسعى لإظهار أن الولايات المتحدة لن تتراجع رغم فشلها في الحصول على دعم مجلس الأمن لمعاودة فرض العقوبات.

وردا على موقف الولايات المتحدة المتشدد تجاه إيران، ومطالبتها بإعادة فرض جميع العقوبات الدولية على طهران، تواصل إيران النووي في مايو 2018، إنها فعلت بنذا في الاتفاق النووي

● واشنطن - يعترف الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإصدار أمر تنفيذي يسمح له بفرض عقوبات على كل من ينتهك حظر الأسلحة التقليدية المفروض على إيران.

وقالت مصادر مطلعة، طلبت عدم نشر أسماؤها، إنه من المتوقع إصدار الأمر التنفيذي في الأيام المقبلة وأنه سيسمح للرئيس بمعاقبة المخالفين بعقوبات ثانوية وحرمانهم من الوصول إلى السوق الأميركية.

ويرجع الإجراء الأميركي في الأساس إلى قرب انتهاء حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على إيران، ويستهدف ذلك تحذير الجهات الأجنبية من أنها إذا قامت بشراء أو بيع أسلحة لإيران فسوف تواجه عقوبات أميركية.

الشركات الأجنبية لا ترغب في المخاطرة بالاستبعاد من السوق الأميركية الواسعة من أجل التجارة مع الدول الأصغر مثل إيران

ويقتضي الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران عام 2015 مع ست قوى كبرى، هي بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة، بانتهاء حظر الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في 18 أكتوبر، قبل وقت قصير من انتخابات الرئاسة الأميركية التي تجرى في الثالث من نوفمبر القادم.

وتقول الولايات المتحدة، التي انسحبت من الاتفاق النووي في مايو 2018، إنها فعلت بنذا في الاتفاق النووي

«نورد ستريم2» محل نزاع

داخل البرلمان الألماني

● برلين - تسبب خط غاز بحر البلطيق "نورد ستريم2" المثير للجدل في نزاع داخل البرلمان الألماني "بوندستاغ" بين حزبي اليسار والخضر، فيما تواجه الحكومة الألمانية ضغوطاً خارجية تقودها الولايات المتحدة لإيقاف هذا المشروع الطاق العمامق.

وكانت المجموعة البرلمانية لحزب الخضر بالبرلمان الألماني قد قدمت اقتراحاً يدعو الحكومة الألمانية إلى النأي بنفسها بلا إبطاء عن هذا المشروع، والحيولة دون إتمامه.

ورد حزب اليسار أن حزب الخضر يجعل من نفسه بهذا الطلب جماعة ضغط لصالح الغاز الأحفوري الباهظ الثمن والملوث الذي تنتجه الولايات المتحدة.

وقال زعيم المجموعة البرلمانية لحزب اليسار ديتمار بارتش رداً على الاقتراح "بهذا تقدمون عملياً طلباً متطابقاً مع توقع العقوبات الأميركية بصورة تامة".

وأضاف بارتش أن نورد ستريم2 يصب في مصلحة كل من أوروبا وألمانيا، مضيفاً "يجب أن تكون رسالة الحكومة الاتحادية واضحة؛ سيتم الانتهاء من تشييد المشروع دون دفع إتاوات، وألمانيا ستقرر سياسة الطاقة فيها باستقلالية تامة".

وتواصل ألمانيا المضي قدماً بمشاركة في بناء خط أنابيب الغاز نورد ستريم2 الذي سينقل الغاز المسال الروسي إليها عبر البلطيق، رغم تهديدات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتسليط عقوبات

على الدول التي ستشارك في مشروع بناء أنبوب الغاز الروسي. وترى الولايات المتحدة أن هذا الخط سيؤدي إلى زيادة اعتماد ألمانيا على مصادر الطاقة الروسية، ويهاجم ترامب المشروع باستمرار عبر موقع تويتر للتواصل الاجتماعي. وفي المقابل، تقول ألمانيا إن ترامب يعارض المشروع مجرد توفير أسواق لتصريف إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري. وتقول موسكو إن الولايات المتحدة تسعى إلى إفساد المشروع لضمان أن يتمكن من مزيد من الغاز الطبيعي الأميركيين من بيع الصادرات إلى سوق الاتحاد الأوروبي بسعر أعلى من سعر روسيا. ويعد الغاز الطبيعي الروسي الذي يتميز بفعالية التكلفة بحوالي 30 في المئة أرخص من الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، مما يضع الموردين الأميركيين في وضع غير مؤات.

وبالنظر إلى قرب روسيا من الأسواق الأوروبية الأخرى، فإن احتياطياتها الوفيرة من الغاز الطبيعي تجعلها المورد الأكثر موثوقية وفعالية من حيث التكلفة. ويرى اقتصاديون أن من الصعب الحديث عن تبعية ألمانية لروسيا في الغاز، لأنه يتم اشتراؤه في البورصات العالمية ويمكن في كل لحظة وحين تغيير المزود، وبالتالي فإن القول إن ألمانيا أسيرة لروسيا في هذا المجال ادعاء غير دقيق.



ترسانة باليستية متنامية